الأمم المتحدة

AE

Distr.
GENERAL

A/49/204
E/1994/90
27 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

البنود ٤٤ و ٤٥ و ٤٩ و٥٢ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠١ من القائمة الأولية*

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

تنشيط أعمال الجمعية العامة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

خطة للتنمية

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

النهوض بالمرأة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ (أ) و (هـ) و (و) و (ط) و ٦و ٧ و ٩

خطة للتنمية

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي

المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث النهوض بالمرأة

مسائل التنمية الاجتماعية

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

المسائل الاقتصادية والبيئية: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مسائل التنسيق

(*) A/49/15/Rev.1

290694 290694 94-26553

رسالة مؤرخـــة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذه الرسالة البيان الوزاري بشأن خطة للتنمية الذي اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧، الذي أقيم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ سيكون من دواعي عظيم التقدير لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقا بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٤٤ و ٤٥ و ٤٩ و ٥٢ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠١ من القائمة الأولية، ومن وثائق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤، في إطار البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ (أ) و (هـ) و (و) و (ط) و ٦ و ٧ و ٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) رمضان العمامرة
السفير والممثل الدائم للجزائر
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧
نيويورك

المرفق

بيان وزاري بشأن خطـــة للتنمية، اعتمدته مجموعة الـ ٧٧
في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤

١ - إن المبادرة المتعلقة بوضع خطة للتنمية محاولة تأتي في حينها. فهي تتيح الفرصة لبدء عملية حوار بناء وتعبئة سياسية بغية إيجاد مشاركة حقيقية وعادلة بشأن قضايا التنمية، وهو أمر تعتبره مجموعة الـ ٧٧ غاية في الأهمية، ولا سيما استجابة لتحول التركيز والأولوية في الأمم المتحدة عن مسألة التنمية. ويجب التمسك بأولويات منظومة الأمم المتحدة المؤيدة للمبادرات والاحتياجات الإنمائية.

٢ - إن مجموعة الـ ٧٧ ملتزمة بالتعددية، والأمم المتحدة، بفضل طابعها العالمي ومبادئها الديمقراطية، لها دور أساسي في التعاون الدولي وفي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وينبغي أن يكون ذلك في صميم خطة للتنمية.

٣ - وينبغي أن يكون لخطة التنمية مضمون واضح وأن تنص على تدابير محددة. وينبغي بوجه خاص أن تسعى الى تعزيز التنفيذ الفعال للالتزامات والاتفاقات القائمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وينبغي أن تسعى الى تغيير مسار النهج الجزئي السائد المتبع في التنمية، وأن تأخذ في الاعتبار أولويات البلدان النامية وضرورة ضمان بيئة خارجية داعمة، وأن تسلم بأن النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية لهما أهميتهما للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو معا من أجل تعزيز الاقتصاد العالمي. والواقع أن النمو في البلدان النامية والنمو في البلدان المتقدمة النمو بينهما ارتباط إيجابي. كما أن الصفة الأصلية لتبادل المنافع وتقاسم الاهتمام تعني أن البلدان المتقدمة النمو بحاجة الى تعاون البلدان النامية لمعالجة المسائل العابرة للحدود التي تحظى باهتمام مشترك. وينبغي أن تقوم خطة التنمية على الحق الأساسي في التنمية وعلى الاعتراف بأن التنمية شرط أساسي لا غنى عنه أيضا للسلم.

٤ - إن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مستمرة في الاتساع، وهي تعبر عن تهميش دور البلدان النامية في السيطرة على العوامل الرئيسية التي تتحكم في التدفق الدولي للتجارة والنقد والمال والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات. وينبغي قيام مشاركة فعالة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للتصدي لهذه الاختلالات الأساسية، وهو ما يتطلب نم البلدان المتقدمة النمو أن تسلك مسلكا جديدا تجاه احتياجات البلدان النامية وأن تكون أكثر استجابة لها.

٥ - والنمو الاقتصادي هو القوة الدافعة للتنمية. ولا بد من زيادة سرعة معدل النمو الاقتصادي لتوسيع قاعدة موارد البلدان النامية ومن ثم لتحقيق التحول الاقتصادي والتقني والاجتماعي. وهو يعمل على توليد الموارد المالية والمادية والبشرية والتكنولوجية المطلوبة كدعائم للتنمية.

٦ - أما العوامل الخارجية فهي مكمل لا غنى عنه لتعزيز الخطوات المتخذة على الصعيد الداخلي. والمقتضيات الخارجية للنمو الاقتصادي عديدة ويمكن أن يكون لها دور حاسم في تحديد نجاح أو فشل الجهود الداخلية للبلدان النامية، غير أن النقاش بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية لا ينبغي أن يملي حلولا جاهزة لصنع سياسة الاقتصاد الكلي في البلدان النامية ولا في المجالات المقصورة على السياسات الداخلية. ويجب أن تأخذ التنمية في الاعتبار الخصائص التي ينفرد بها كل بلد كما يستبان من مختلف الأمثلة على النجاح والفشل في المجال الاقتصادي.

٧ - إن التنمية في جوهرها تنصب على تحسين نوعية الحياة، والقضاء على الجوع والمرض والأمية وتوفير العمالة للجميع. ويجب أن يكون هدفها الأول هو القضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للناس قاطبة، بما في ذلك التغذية والصحة والسكن. وينبغي العمل على توفير التعليم والتدريب، اللذين يؤديان دورا حاسما في تنمية الموارد البشرية، على نحو يتيح لكل فرد فرصة متكافئة للمشاركة بصورة نشطة ومثمرة في عملية التنمية. وتحسين دور المرأة ومركزها أمر ضروري أيضا للتنمية. ومن المسلم به أن التنمية عملية دينامية بصفة رئيسية، وأن الناس مدار اهتمامها وينبغي أن يكونوا كذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي التصدي بلا هوادة للآثار السلبية المترتبة على سياسات التكيف الهيكلي التي تحول الموارد بعيدا عن الأولويات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم. ويجب أن تتصدى خطة التنمية لهذه التحديات على نحو كامل، كما ينبغي أن تقترح مبادرات عملية للقضاء على الفقر في صياغة برامج التكيف الهيكلي وتنفيذها.

٨ - وينبغي أن تحدد خطة التنمية بوضوح دور الأمم المتحدة، كما ينبغي أن تحلل العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز التي تمثل جزءا أصيلا من منظومة الأمم المتحدة، وأن تحدد بوضوح تقسيم العمل فيما يتعلق بالسياسات والأنشطة، لتعزيز التدابير الفعالة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية، مع مراعاة الحاجة الى التنسيق الفعال فيما بينها.

٩ - كما ينبغي أن تركز خطة التنمية على التوصيات ذات المنحى العملي لمعالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، التي تتطلب درجة أكبر من الالتزام وتنفيذ تدابير ملموسة، ومراعاة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة لأقل البلدان نموا؛ وأن تتصدى للقيود الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

١٠ - وثمة مجالات عمل أخرى حاسمة ينبغي أن تركز عليها خطة التنمية منها ما يلي:

تحرير التجارة

١١ - ينبغي أن تعمل خطة التنمية على تحقيق توافق آراء دولي بشأن الفوائد المتبادلة لتحرير التجارة العالمية كوسيلة فعالة للتعاون الدولي لأغراض التنمية، ولدفع تجديد الجهود التي بذلت على مدار العقد الماضي للاستفادة من الدعوة الى تحرير التجارة وتجنب السياسات الحمائية. وينبغي أن يكون هناك، قبل كل شيء، تطابق وانسجام بين الالتزام المعلن بتحرير التجارة وبين تنفيذ سياسات تجارية محددة.

١٢ - لقد عمل اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الآونة الأخيرة الى تبديد احتمالات تجزئة النظام التجاري الدولي. ونحن نأمل أن يكون أثر الاتفاقات الجديدة هو وقف الممارسات التجارية غير المنصفة وإلغائها في خاتمة المطاف تمشيا مع الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك القيود التجارية المفروضة على منتجات البلدان النامية. وينبغي أن يكون الانتقال من "غات" الى منظمة التجارة العالمية سلسا، وأن تيسر آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية منع و/أو تقويم الأنشطة الحمائية الانفرادية. وسيكون للمحاولات المتواصلة الرامية الى إدخال بنود اجتماعية وبيئية في نظام التجارة العالمية أثر سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية؛ فهذه البنود تمثل، من ناحية، تدابير حمائية مقنعة، كما أنها ستؤدي، من ناحية أخرى، الى تحميل البلدان النامية بعبء اجتماعي باهظ. وينبغي توفير آلية أصيلة لتقديم التعويض المناسب الى البلدان النامية التي يضر بها نظام التجارة المتعددة الأطراف الجديد.

التدفقات المالية

١٣ - ينبغي أن تركز خطة التنمية على مجموعة واسعة من القضايا التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة لا على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي فحسب وإنما تؤثر أيضا على الأشكال الأخرى للاستثمار والقروض والمساعدة الإنمائية الرسمية. إن المجتمع الدولي يواجه أزمة في المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بركود ميزانيات المعونة، بل تخفيضها، وهو اتجاه مخالف للهدف المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. والالتزامات المحددة المضطلع بها فعلا، مثل التزامات ريو، لم يوف بها بعد. وينبغي أن تسعى خطة التنمية الى التوصل الى توافق آراء دولي بشأن مسألة التدفقات المالية، مع مراعاة فعالية حجم الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها، وتعزيز الامتثال الدولي للالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن توفير موارد جديدة وإضافية للتعاون الإنمائي. وينبغي أن يكون إنشاء بيئة سليمة للتدفقات المالية الدولية هدفا مشتركا للمجتمع الدولي.

١٤ - ولا يزال عبء الديون يمثل قيدا رئيسيا على جهود التنمية التي تبذلها بلدان نامية عديدة، بما فيها أقل البلدان نموا، لا تزال تواجه صعوبات شديدة في خدمة الديون. وينبغي زيادة تخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون وتخفيضها، وبصفة عامة وضع برامج مبتكرة. ولا يزال يتعين رسم استراتيجية دولية فعالة بشأن الديون وتنفيذها.

١٥ - والمطلوب، بصفة أكثر تحديدا، هو اعتماد سياسات تكفل (أ) تدفقا كافيا للتمويل التساهلي إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛ (ب) حفز التدفقات الرأسمالية الأخرى، بما فيها الاستثمار المباشر الأجنبي؛ (ج) وتخفيضا فعليا لعبء الديون الواقع على البلدان النامية وعكس مسار التدفق السلبي الصافي للموارد؛ (د) وإنشاء حقوق سحب خاصة وتخصيصها للتنمية.

دور العلم والتكنولوجيا في التنمية

١٦ - يجب أن تراعي خطة التنمية الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية. وينبغي أن تحدد الخطة سبل ووسائل تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز آليات الأمم المتحدة الخاصة بالتصدي لقضايا العلم والتكنولوجيا؛ (ب) وادراج النظر في دور كل من الدولة والقطاع الخاص في تشجيع تنمية العلوم كأساس لتنمية التكنولوجيا (ج) وتحسين نقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا، بشروط تفضيلية وتساهلية؛ (د) وتشجيع التعاون وعمليات المشاركة في الميدان التكنولوجي في الأجل الطويل بين حائزي التكنولوجيات ومستخدميها المحتملين؛ (هـ) وتحسين القدرات المحلية للبلدان النامية على استحداث هذه التكنولوجيات وتقييمها وتشجيعها واستخدامها من خلال جملة أمور منها البحث والتطوير، والتعليم والتدريب؛ (و) وتحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الى التكنولوجيا؛ (ز) وتيسير وصول البلدان النامية فعليا الى التكنولوجيا المملوكة للعامة أو على المشاع وتيسير نقلها الفعلي اليها.

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

١٧ - ينبغي أن تسهم خطة التنمية في ضمان تقديم الدعم الكافي من البلدان المتقدمة النمو ومن منظومة الأمم المتحدة لأنشطة وبرامج التعاون الاقتصادي منها بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

التكامل الاقتصادي الاقليمي

١٨ - ينبغي أن تتناول خطة التنمية أهمية التكامل الاقتصادي الاقليمي. وينبغي اعتبار التكامل الاقليمي مكملا للنهج التعددي. ومفهوم "التكامل الاقليمي المفتوح" من شأنه أن يعزز الصلات المتبادلة بين الترابط الاقتصادي المتزايد على الصعيد الاقليمي وبناء اقتصاد دولي أكثر انفتاحا ووضوحا. ويجب أن تكفل عملية التكامل الاقليمي ألا تؤدي الى إقامة حواجز حمائية جديدة أو الى اعتماد سياسات تجارية استبعادية.

١٩ - إن العناصر المذكورة أعلاه تشكل مساهمة أولية من مجموعة الـ ٧٧ في خطة التنمية، ستعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويقصد بها أن تكون بمثابة مبادئ يستهدي بها الأمين العام في القيام على أساس الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بتقديم تقرير منقح بشأن خطة للتنمية، يتضمن توصيات عملية المنحى ومقترحات محددة لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

- - - - -